

# ترجمات

- ملخص لدراسة الوجه الآخر للحركة الإسلامية. مركز كارينجي.
- ملخص لدراسة انهيار العرب. مركز ديان.
- ملخص لنشرة توقعات مركز جافي الإسرائيلي ٢٠٠٣م.
- ملخص لنشرة استخبارات الشرق الأوسط ٢٠٠٣م.
- ملخص لنشرة واشنطن الفصلية ٢٠٠٣م.

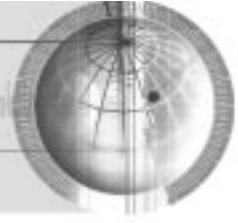


ملخص للدراسة  
الوجه الآخر للحركة الإسلامية

إصدار مركز كارينجي للسلام

يناير ٢٠٠٣م





## ملخص لدراسة الوجه الآخر للحركة الإسلامية إصدار (مركز كارينجي للسلام) يناير ٢٠٠٣م

### تمهيد:

الديمقراطية ومشروع سيادة القانون - برنامج السياسة العالمية - مؤسسة كارينجي للسلام:

قام (مركز كارينجي للسلام الأمريكي) بعمل سلسلة أبحاث تتعلق بمخططات الهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط، و «كارينجي» مركز أمريكي للدراسات والأبحاث ينتمي إلى اليمين المحافظ الأمريكي وله سطوته على الإدارة الأمريكية الحالية، ومشروعه الآن قائم بالعراق وأفغانستان.

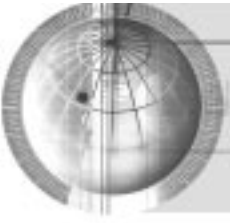
استقدمت المؤسسة أحد أبرز الأكاديميين المصريين المتخصصين في الجماعات الإسلامية، وهو الدكتور مصطفى كامل السيد، وهو أستاذ العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ومدير «مركز دراسات الدول النامية» في الجامعة نفسها، وأقام الباحث ما يقرب من شهرين في الولايات المتحدة، وهما شهر يوليو وأغسطس ٢٠٠٢م، ليخرج بعدها بهذه الدراسة (الوجه الآخر للحركة الإسلامية) المعمقة للمركز.

ولكن ما الذي دفع هذا المركز إلى بذل ذلك المجهود الذي تبعته مجهودات أخرى في هذا المضمار؟ تعتقد الولايات المتحدة أن حربها ضد الإرهاب قد تنتهي غداً أو بعد غد أو حتى بعد عقد من الزمن، وذلك بانتصار الأقوى على الأضعف، ولكن في الوقت نفسه يظن قسم من مفكراتها وسياسيها أن اقتلاع الغضب من الصدور والكرهية من القلوب في عالم تحركه العواطف؛ أمر يحتاج إلى جهود كثيرة وعقود طويلة، ففي استطلاع أجراه «شيلي تلحمي» البروفيسور في جامعة ميريلاند الأمريكية كانت نتائجه كالآتي: معظم المستفتين في مصر والأردن والسعودية ولبنان يحبذون دوراً أكبر لعلماء الدين في الحياة العامة. ٦٪ فقط من الذين شملهم الاستطلاع يثقون بأن الولايات المتحدة ستدخل الديمقراطية إلى العراق وباقي الدول العربية. والغالبية العظمى تعتقد بأن أمريكا تريد فقط الاستيلاء على النفط، وتدعيم سيطرة إسرائيل على الشرق الأوسط.

وأشار الاستطلاع أنه في حال تطبيق الديمقراطية؛ فإن الحركات الإسلامية ستكون لها الأغلبية الكاسحة في العديد من الدول العربية.

فالاستطلاع يشير إلى أن الاكتساح العسكري الأمريكي مهما بلغ مداه؛ فإنه لن ينزع كره أمريكا، ومن ثمّ لن يمنع محاولة الإيقاع بها والانتقام منها في أقرب فرصة سانحة؛ لذلك لجأت أمريكا إلى ما اصطُلح على





تسميته بـ (الإسلام الأمريكي)، وقد دلت أحداث ١١ سبتمبر على أن أمريكا بحاجة إلى وجود دولة إسلامية علمانية تكون نموذجاً لكل الدول العربية والإسلامية الأخرى. وهذه برأي أمريكا هي الطريقة الأسلم لإبعاد المنطقة العربية عن أجواء أسامة ابن لادن؛ فأمريكا الثائرة على كل مسلمي العالم بعد انفجارات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م؛ أقسمت أن تغير كل ما لا يعجبها في حياة الشعوب وثقافتها ومعتقداتها، وخاصة تلك التي تفرز إرهابيين يكرهونها ويرون أنها إمبراطورية استعمارية يحكمها عدد من الجهلة السفاحين المتعصبين.

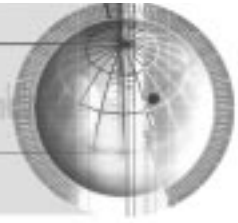
ولذلك علت أصوات أكاديمية وسياسية مطالبة بوجود دولة عربية، يصلح فيها تطبيق ذلك النموذج المراد منه تعميمه على المسلمين، فقد صرح نائب وزير الدفاع الأمريكي بول وولفويتز لصحيفة واشنطن تايمز؛ بأن من أكثر الدول التي يمكن أن تكون أمثلة للدول الإسلامية الحرة الديمقراطية هي: تركيا وإندونيسيا والمغرب، وقال: «نروج لذلك النوع من النجاح كحل للإرهاب على المدى البعيد، أما على المدى القريب فمن المهم اعتقال وأسر وقتل الإرهابيين».

وتحاول مراكز الدراسات والأبحاث إيجاد صيغة معينة تعمل على احتواء الإسلاميين، ولعل هذه الدراسة تصب في هذا الاتجاه.

وتمثل هذه الدراسة أيضاً حلقة من سلسلة للدور الذي يمارسه بعض الأكاديميين العرب في خدمة الأهداف الأمريكية؛ والذي وصلت فيه درجة الوقاحة إلى العمل في العلن دون خجل أو موارد أو خوف من سلطة، ويذهب تحت غطاء وتوجيه خارجي مثل مراكز البحث العلمي أو التعاون العلمي وغيرهما من المسميات، والتي نراها في العديد من الأوساط الجامعية والمراكز البحثية وفي أطر من التعاون العلمي الذي يخفي مآرب أخرى، والقضية ليست جديدة، فمثلاً بدأ الإعلان عن فضائح الاختراق الأمريكي لمصر من خلال صيغ «التعاون العلمي» منذ الثمانينيات؛ عندما بادر الدكتور حامد ربيع بنشر سلسلة من المقالات في مجلة الأهرام الاقتصادي؛ تسببت حينها بأزمة في العلاقات الأمريكية المصرية، وانتهت إلى صدور قرار بإقالة رئيس تحرير المجلة، وفي عام ١٩٩٥م شن الكاتب الصحفي المصري محمد حسنين هيكل حملة صحفية ضد التمويل المشبوه للدراسات الجامعية والأكاديمية التي انتشرت كالوباء في الجسد العلمي المصري، ومنه إلى بعض البلدان العربية؛ وخاصة من جهات أمريكية وإسرائيلية. ثم كرّس الباحث المصري الدكتور رفعت سيد أحمد جهداً متميزاً في كشف أوكار التجسس في مصر؛ بكتب ومقالات تفصيلية وبالوثائق؛ حول الدور الاستخباري لمراكز البحوث الممولة والمهتمة بدراسات تبدأ بالحجاب والسفور وتنتهي بالري والزراعة، ولا تغفل اهتمامات الوطن العربي في قضية التطبيع مع إسرائيل، وجس النبض لردود الأفعال حول كل قضية تمس الأمن القومي الإسلامي، وهكذا تكاملت الأنشطة الأمريكية مع الإسرائيلية في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية.

فلم يعد خافياً أن هيئة المعونة الأمريكية، وكما تشير دراسة للدكتور جمال عبد الهادي أستاذ التاريخ





## ملخص لدراسة الوجه الآخر للحركة الإسلامية

ترجمات

الإسلامي، موّلت مشروعاً بحثياً أنجز بالتعاون بين عدد من الجامعات الأمريكية والجامعات المصرية، شمل أكثر من ٥٠٠ دراسة بحثية برصيد ٦٠ مليون دولار، وتناولت كل شيء في مصر من الصناعات الاستراتيجية؛ مثل صناعة الحديد والصلب مروراً بمناهج التعليم والتربية وموقع الدين فيها، وانتهاءً بسياسة مصر الخارجية تجاه إسرائيل والتطبيع معها، وقد اشترك في هذا المشروع أكثر من ٢٠٠٧ باحثين مصريين، وأكثر من ٥٠٠ أمريكي، وقد كُتبت جميع هذه الدراسات باللغة الإنجليزية، وحصلت هيئة المعونة الأمريكية على نسخ منها، وعلى جميع المعطيات والأرقام والاستنتاجات التي توصل إليها الباحثون.

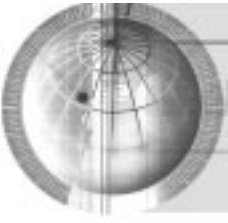
كما موّلت مؤسسة «كونراد اديناور» الألمانية (تقرير الحالة الدينية في مصر)؛ هذا المشروع الذي أنجزه فريق الدراسات الاستراتيجية في الأهرام برئاسة الدكتور نبيل عبد الفتاح، والذي يتناول بالتفصيل تركيب وتنظيم المؤسسات الدينية المصرية سواء التقليدية منها أو الجماعات الإسلامية أو القبطية.

### ملخص الدراسة (الوجه الآخر للحركة الإسلامية):

ترى العديد من الحكومات - ليس فقط في الغرب - الإسلاميين على أنهم يمثلون تهديداً للأمن الإقليمي والدولي؛ دون تمييز بين الإسلاميين المستعدين للعمل بالطرق القانونية وبين الجماعات الأكثر أصولية (راديكالية) والعازمة على استخدام القوة. فهذه الحكومات مَعْنِيَةٌ بدور الإسلاميين في خلافات إقليمية معينة؛ فالإسلاميون الباكستانيون لا يقبلون الوجود الهندي في أجزاء من كشمير، وتخاف العديد من الحكومات أيضاً من أن الإسلاميين العرب سيجعلون الوصول إلى تسوية للصراع العربي-الإسرائيلي أمراً صعباً؛ لأنهم يرفضون المبادئ الموجودة في الاتفاقيات الموقعة بين مصر وإسرائيل، وإسرائيل والأردن، وإسرائيل والسلطة الفلسطينية؛ بالإضافة إلى أنه بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أصبحت العديد من الحكومات متشككة إلى حد بعيد في جميع الحركات الإسلامية، وفي الواقع في جميع المسلمين، حيث تنظر إليهم كإرهابيين أو على الأقل متعاطفين مع الإرهاب، وبالرغم من أن القضية المثارة ضد المنظمات الإسلامية الأكثر أصولية (راديكالية) قوية والمخاوف لها ما يسوّغها؛ فإن القضية المثارة ضد المنظمات الإسلامية المعتدلة تعتبر أقل وضوحاً؛ فمثل هذه المنظمات ملتزمة ظاهرياً بالسير وفق العملية الديمقراطية السلمية.

والقضايا التي تحتاج إلى دراسة هي: هل هذا الالتزام حقيقي أو هو مجرد ستار يُخفي حقيقة أن هذه المنظمات لا تزال تُمارس أعمال العنف، أو هو تكتيك (حيلة) للوصول إلى السلطة من خلال الانتخابات، وتقوم عندئذ بتدمير الديمقراطية داخل إطار الدستور؟

ومن المهم أيضاً أن نبيّن: هل أعضاء المنظمات السياسية المعتدلة - في حالة حصولهم على تمثيل قوي في البرلمان - سيعملون على وضع دستور يحرم المواطنين العرب من حقوقهم المدنية والسياسية باسم الشريعة (القانون الإسلامي)؟



وهناك قضية أخرى تحتاج إلى إيضاح، وهي: ما مدى إمكانية أن تؤدي ممارسة الإسلاميين للعملية السياسية إلى إثارة الصراع الطائفي في هذه الدول، أو تؤدي إلى زيادة حدة التوترات في الحد الفاصل بين الهند وباكستان أو بين الدول العربية وإسرائيل؟

وأخيراً.. فإن صانعي السياسات في الولايات المتحدة معنيون بشكل خاص بتأثير النجاحات التي حققها الإسلاميون في الانتخابات في الأمن الدولي.

### الإسلاميون في مصر:

للإجابة عن بعض التساؤلات؛ سوف نركز هذه الورقة على تطور الحركة الإسلامية في مصر؛ فسوف نقوم - على نحو خاص - بدراسة تطور جماعة (الإخوان المسلمون)، و (الجماعة الإسلامية) الأكثر أصولية (راديكالية).

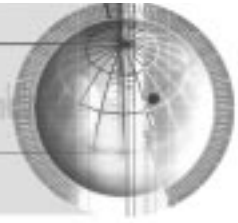
فجماعة (الإخوان المسلمون) هي التيار الرئيس في التنظيم الإسلامي في مصر، و (الجماعة الإسلامية) المصرية - كانت ولا تزال إلى الآن تعتبر الأكثر عنفاً، والمسؤولة عن معظم العنف السياسي الذي حدث في الدولة في الفترة من ١٩٩٢م حتى عام ١٩٩٧م، وتزعم كلتا الجماعتين أنهما ملتزمتان بالطرق السياسية أكثر من الطرق العنيفة في تطوير المفاهيم الإسلامية، وتؤكد جماعة (الإخوان المسلمون) أنها لم تقبل بالعنف نهائياً، وقد مارست (الجماعة الإسلامية) أعمال العنف فيما مضى، ولكنها حوّلت نفسها بجسارة عن هذا الموقف.

وستناقش هذه الورقة تطور هذه الجماعات ومصادقتهما في التزامها بعدم العنف؛ في سياق ميول مشابهة في دول عربية وشرق أوسطية أخرى؛ وخصوصاً تركيا والأردن والجزائر.

وقد تم اختيار الحركة الإسلامية في مصر؛ نظراً لأن جميع فروعها قد أثرت في الإسلاميين في الدول العربية والإسلامية الأخرى.

إن جماعة (الإخوان المسلمون) هي أقدم تنظيم إسلامي في المنطقة، تأسست في الإسماعيلية في منطقة قناة السويس عام ١٩٢٨م، وأدت دوراً في المساهمة بشكل مباشر في تكوين تنظيمات تابعة في دول عربية أخرى، وأيضاً كانت حافزاً للعديد من الجماعات الإسلامية الأخرى.

وقد انتشرت تعاليم مؤسس جماعة (الإخوان المسلمون) وأول مرشد أعلى لها الشيخ «حسن البنا» بشكل واسع بين الإسلاميين في المنطقة، و«سيد قطب» هو الزعيم الأكثر أصولية (راديكالية) في جماعة (الإخوان المسلمون) في الستينيات، وقد انتقد الحكومات العلمانية، واعتبرها حكومات كافرة، ودعا الميليشيات الإسلامية إلى الإطاحة بها وتكوين دولة إسلامية حقيقية. وقامت الحكومة المصرية بإعدام سيد قطب في عام ١٩٦٦م، ومن ثم فقد أصبح رمزاً للفرق الأصولية في الحركة الإسلامية في العالم الإسلامي.



## ملخص لدراسة الوجه الآخر للحركة الإسلامية

### ترجمات

وحديثاً هناك أيمن الظواهري - زعم تنظيم الجهاد في مصر - الذي انضم إلى أسامة بن لادن في أفغانستان، وقاموا بتأسيس (جبهة العالم الإسلامي لمحاربة الصهاينة والصليبيين)، والذي أصبح معروفاً في الغرب بـ (تنظيم القاعدة) إلى حد ما .

ومحمد عطا - وهو مصري آخر - تعتقد السلطات الأمريكية بأنه كان قائد المجموعة التي قامت باختطاف أربع طائرات ركاب أمريكية، واصطدموا بها في مركز التجارة العالمي والبتاجون في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م .

ومع اكتساب الجماعات الإسلامية المصرية هذا التأثير التاريخي؛ فليس ثمة شك في أن تطورهم المستمر سيكون له صدهاء في دول أخرى في المستقبل، وفهم هذا التطور أمر مهم الآن بشكل خاص، حيث تزعم كل من جماعة (الإخوان المسلمون) و (الجماعة الإسلامية) تأكيدهما لعدم العنف والأشكال السياسية للمنظمات .

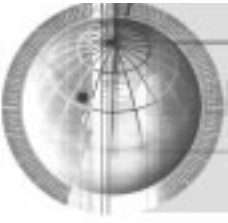
### جماعة (الإخوان المسلمون):

(دراسة تاريخية وعلاقتها بإسلام الميليشيات «الإسلام المسلح»)

وبعد أن استعرض الباحث نشأة الإخوان بالتفصيل منذ نشأتها عام ١٩٢٨ م على يد «حسن البنا»، وتطور صراعاتها مع الحكومات المختلفة قبل ١٩٥٢ م أيام الملك، ثم بعد ذلك في حكومات نجيب وعبد الناصر والسادات ومبارك، بدأ في ذكر العلاقات بين (الإخوان) وما سمّاه الجماعات المسلحة؛ فقال عرض (الإخوان) على الشباب المسلح من (الجماعة الإسلامية) الانضمام إلى (الإخوان)، فرفض بعضهم الانضمام، وخصوصاً هؤلاء الذين جاؤوا من الصعيد، ولكن العديد من الشباب المسلح من القاهرة ومحافظات الدلتا قبلوا العرض .

وقد طُرحت حقيقة أخرى على وجود روابط بين (الإخوان المسلمون) و (الجهاد)، وهي أن المحامين الذين يتولون الدفاع عن الشباب المسلحين المتهمين بالمشاركة في أعمال مسلحة ضد الحكومة والأقباط والسائحين؛ هم أعضاء في جماعة (الإخوان المسلمون) .

وعموماً؛ فإن هناك علامات على تعاطف (الإخوان المسلمون) مع رموز الجماعات المسلحة، إلى جانب وجود مؤشرات على قيام (الإخوان المسلمون) ببعض المحاولات لكي يضموا إليهم بعض الأعضاء من هذه الجماعات، ولكن الدليل ضعيف على وجود تعاون استراتيجي أو مالي بين (الإخوان) والجماعات المسلحة، واضطهاد الحكومة لـ (الإخوان المسلمون) مَبْنِي على حد كبير على مزاعم واهية؛ فقد أظهر (الإخوان) الاستعداد للعمل كحزب سياسي سلمي، فقد كانوا مثابرين للقيام بذلك بشكل كبير - في الحقيقة - في مواجهة قهر الحكومة، فقد كان رفض (الإخوان) المبكر لفكرة الحزب السياسي يركز على اعتبارات أيديولوجية، وتورطهم في أعمال العنف - وخصوصاً في مصر -؛ إما أنه قد حدث منذ وقت طويل، وإما أنه غير مدعّم بأدلة ومبني على ادعاءات زائفة من قِبَل الحكومة .



### تاريخ الجماعات الإسلامية المسلحة في مصر :

من المهم في هذا الصدد النظر بعين الاعتبار إلى تاريخ الجماعات الإسلامية المسلحة في مصر بشكل واضح وخصوصاً (الجماعة الإسلامية)، حيث إنها تمثل أبرز التنظيمات الإسلامية الراديكالية، وقد أظهرت حديثاً علامات مثيرة للاهتمام؛ بشأن استعدادها للعمل داخل العملية السياسية الشرعية.

وبعد أن استعرض الباحث تاريخ الجماعات الجهادية؛ ذكر أن الإسلاميين المسلحين مدفوعون نحو هدف تكوين دولة إسلامية محكومة بالشريعة، وهم يشاركون (الإخوان المسلمون) في هذا الهدف، ولكنهم يعتقدون أن الجهود السلمية لـ (الإخوان المسلمون) قد باءت بالإخفاق؛ لذا فإن الجهاد المسلح والذي يطلقون عليه الجهاد (Holy war) سيكون ضرورياً لتأسيس الدولة الإسلامية، ويظل كل من (الإخوان المسلمون) والإسلاميين المسلحين صامتين بشكل كبير بشأن الشكل الذي يجب أن تكون عليه الدولة الإسلامية تفصيلاً، وفي الممارسة العملية، وبدلاً من ذلك يطرحون تعميمات بشأن قواعد السلوك الشخصي والضوابط الأخلاقية للمسلمين جميعاً.

وتنبع دعوة الإسلاميين المسلحين للجهاد من فجوة الأجيال التي تفصلهم عن (الإخوان المسلمون) ومن التقاليد المحددة التي تحركهم، فـ (الإخوان المسلمون) توجههم بقوة كتابات الشيخ «حسن البنا» أول زعيم لهم والمرشد الأعلى للجماعة؛ بينما يحرك الشبان المسلحين الشيخ «سيد قطب» والباكستاني «أبو الأعلى المودودي» و«ابن تيمية» الفقيه الإسلامي في القرن الثالث عشر الميلادي، ومن خلال هذا الأدب الخام؛ اعتنق المسلحون (الميليشيات) فكرة «الحاكمية»، والتي تعتبر أن «الله» يمثل المشروعية للحكم الإسلامي، والتي تتطلب تطبيقاً صارماً للشريعة.

### ويعتبر الجهاد ضد الحكومة المصرية فرضاً نظراً لسببين :

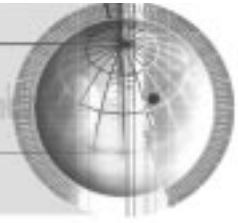
أولهما وأكثرهما أهمية: أنه في عام ١٩٧٩م قامت الحكومة المصرية بإقامة سلام مع إسرائيل الدولة اليهودية التي قامت في أرض المسلمين فلسطين، والتي تضم العديد من الأماكن الإسلامية المقدسة.

ثانياً: لقد تخلت الحكومة تدريجياً عن الحكم بالشريعة منذ أن قام «محمد علي» بتأسيس الدولة الحديثة في العقود الأربعة الأولى من القرن التاسع عشر، وتم تبني القانون المدني الذي وضعه نابليون في نهايات القرن التاسع عشر، وقام السنهوري بتطوير قانون مدني مصري، وهو مجموعة قوانين كود (code) مبنية على أساس القوانين الأوروبية في عام ١٩٤٩م.

تشكك المقاتلون المسلحون (الميليشيات) في مدى فعالية الإصلاح الدستوري الذي قام به السادات في عام ١٩٨٠م، والذي تضمن الإشارة إلى أن الشريعة هي المصدر الأساسي للتشريع؛ مع مراعاة استمرار إنتاج وبيع الخمر، واستمرار عمل الملاهي الليلية والكازينوهات في المدن الكبرى، وكانت البنوك تقرر بالفائدة وهو ما يعتبر «رباً» في ظل الشريعة، وقد منع الرئيس السادات أيضاً صدور قرار إسلامي بخصوص الزني والسلوك.







## ملخص لدراسة الوجه الآخر للحركة الإسلامية

ترجمات

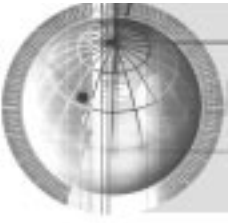
فترة انتصار للعنف السياسي :

تبع اغتيال الرئيس السادات العديد من حملات الاعتقال للمسلحين الإسلاميين ومحاكمة المئات منهم ، وبالرغم من أن هذه المحاكمات لم تفعل شيئاً بشأن تقليل تنظيمات الإسلاميين ؛ إلا أن الفترة من ١٩٨٣ م - ١٩٨٧ م كانت فترة من الهدوء النسبي في مصر . وربما كان ذلك يرجع إلى تكتيك (سياسة) مؤداها أن قوات الأمن الداخلي سوف تتسامح مع الجماعة الإسلامية ؛ ما دامت الجماعة قد قللت من أنشطتها لاختراق الأمن في صعيد مصر ، فمن المؤكد أن ضباطاً كباراً من قوات الشرطة قد تقابلوا مع زعماء الجماعة الإسلامية لإقناعهم بالمكاسب التي سيحصلون عليها إذا ما توقفوا عن القيام بالعمليات المسلحة ، وفي المقابل طالب زعماء الجماعة الإسلامية بإطلاق سراح زملائهم في السجن ووقف عمليات التعذيب .

وأوضح «طلعت فؤاد قاسم» زعيم الجناح العسكري للجماعة الإسلامية أن هذه السياسة من التوقف قد تبناها لمنع هجمات الحكومة على أعضاء التنظيم .

وأثناء هذه الفترة من السكون من قبل الجماعات المسلحة حقق (الإخوان المسلمون) نجاحات انتخابية مؤثرة ، وخصوصاً في عام ١٩٨٧ م عندما فاز حوالي ٥٨ مرشحاً من التحالف الإسلامية - والذي ضم حوالي ٣٥ مرشحاً من (الإخوان) - بمقاعد في الانتخابات البرلمانية ، إلا أنها لم تقنع - بالرغم من ذلك - الأصوليين (الرايكيالين) بتبني استراتيجية سلمية ، وعلى العكس قامت كل من (الجماعة الإسلامية) و (تنظيم الجهاد) بتصعيد أعمال العنف ، وقد تم تفسير هذا الاتجاه إلى العنف بتغيير القيادة والتكتيكات (السياسات) بالنسبة لكل من (الجهاد) و (الجماعة الإسلامية) ، وبعد أن انفصلت الجماعتان إثر الخلاف حول مسألة الزعامة ؛ قامت كل منهما بتطوير أنساق جديدة ومواقف جديدة لكل منهما ، ففي عام ١٩٨٧ م قامت (الجماعة الإسلامية) بإنشاء جناح عسكري ، وحركت قبضتها القوية من المنيا وأسيوط - في الصعيد - ؛ إلى القاهرة حيث أصبح وجودها ملحوظاً وخصوصاً في منطقة عين شمس ، وقد خرق هذا التحرك الاتفاق المعقود مع قوات الأمن ، وبدأت الصدامات عندما حاولت قوات الأمن إخراج أفراد التنظيم من مسجد «آدم» في منطقة عين شمس ؛ حيث كانت تعقد (الجماعة الإسلامية) اجتماعها الأسبوعي ، وفي الوقت نفسه قام (تنظيم الجهاد) بإجراء تغيير في القيادة ؛ حيث أصبح تحت زعامة «أيمن الظواهري» ، وبالرغم من أنه قد غادر مصر إلى أفغانستان للمرة الثالثة ؛ فإنه نجح في السيطرة على التنظيم من خلال بعض أتباعه المخلصين في القاهرة .

وبلغ العنف السياسي في مصر ذروته في الفترة من عام ١٩٩٢ م إلى ١٩٩٧ م ، ثم تراجع تدريجياً ، وأثناء فترة الصدامات قامت قوات الحكومة بإجلاء المسلحين الإسلاميين من الأماكن التي يختبئون بها ، أو مواجهتهم وهم يلقون الخطب الدينية في المساجد ؛ حيث تم إلقاء القبض على الآلاف أو أصيبوا بجراح أو لقوا حتفهم .



مبادرة (الجماعة الإسلامية) لوقف العمليات المسلحة :

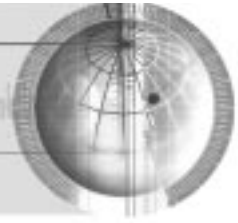
وبالرغم من ذلك ؛ فقد أعلنت الجماعة الإسلامية - في أبريل عام ١٩٩٦ م - أنها سوف توقف جميع العمليات المسلحة دون قيد أو شرط داخل مصر وخارجها .

وقد تم الإعلان عن مبادرة وقف العنف أول مرة أثناء محاكمة بعض أعضاء الجماعة الإسلامية في أسوان ، وفي مايو ١٩٩٧ م خططت الجماعة الإسلامية لاغتيال «عبد الحليم موسى» وزير الداخلية السابق ، ولكن تصادف أن سار موكب رئيس مجلس الشعب السابق في الطريق نفسه ، فلقي مصرعه بدلاً من الوزير .

وتكررت المبادرة التي أكدت التزام الجماعة بعدم العنف باسم «الزعماء التاريخيين» المسجونين للجماعة ، وتم قراءة هذا التصريح - مثل الأول - أثناء المحاكمة أمام المحكمة العسكرية - لبعض أعضاء الجماعة الإسلامية - ، وقد أشار القتل العشوائي للسائحين الأجانب في الأقصر بعد ذلك بشهور قليلة ؛ إلى أن جميع أعضاء الجماعة ليسوا مستعدين لقبول الدعوة لعدم العنف .

ومع ذلك فقد اكتسبت المبادرة تدريجياً تأييد معظم - وتأكيدها ليس كل - زعماء (الجماعة الإسلامية) و (جماعة الجهاد) في الداخل والخارج ، وسوف أعود إلى هذه النقطة فيما بعد . وأوضح دليل على القبول الواسع الذي صادفته المبادرة إلى عدم العنف من قبل أتباع (الجماعة الإسلامية) و (جماعة الجهاد) هو عدم وقوع أي أحداث من المقاومة المسلحة للحكومة من قبل الإسلاميين منذ مذبحه الأقصر ، وقد يكون الاهتمام الواسع الذي لاقته المبادرة هو الأجدر بالإشارة إليه .

وقد قام «مكرم محمد أحمد» - رئيس تحرير مجلة المصور الأسبوعية واسعة الانتشار ، والصحفي المقرب من الرئيس مبارك - بنشر مجموعة من المقابلات مع الزعماء التاريخيين المسجونين للجماعة الإسلامية ، وقد سمحت السلطات المصرية للزعماء التاريخيين بالتجول في السجون المصرية في ربيع وصيف عام ٢٠٠٢ م ؛ حتى يتمكنوا من شرح المبادرة لأتباعهم ، وفي نهاية المطاف في عام ٢٠٠٢ م نشر الزعماء التاريخيون أربعة كتب تستخدم الشريعة لنفي شرعية الجهاد الإسلامي ولتسويغ عدم العنف ، وقد انتشرت هذه الكتب في مصر بشكل واسع ، ولطرد أي شكوك حول فكرة أن هذه الكتب تمثل موقف (الجماعة الإسلامية) ذكر في الكتب الأربعة أسماء الذين بحثوا فيها وكتبوها ؛ وكذلك أسماء الذين راجعوها وأقروها ، وشملت هذه الأسماء جميع الزعماء التاريخيين ، وتقوم الكتب الأربعة بشرح تاريخ المبادرة والمنطق الذي تستند إليه ، وأنها قد لاقت انتشاراً كبيراً في العالم العربي ، ومن المرجح أن تحدث أثراً بارزاً هناك . ولم تتم ترجمة هذه الكتب إلى الإنجليزية حتى الآن ؛ نظراً لأنها تسجل تطوراً خطيراً إلى حد كبير بالنسبة لـ (الجماعة الإسلامية) ، وبالنسبة للفكر الأصولي للإسلاميين بصفة عامة ، وسوف أقوم بتناول الأفكار الواردة في هذه الكتب ببعض الإسهاب .



### الكتاب الأول : هو «مبادرة وقف العنف» (Initiative of cessation of violence) :

قام بتأليفه كل من «أسامة إبراهيم حافظ» و«عاصم عبد الماجد محمد»؛ يناقش فيه الكاتبان فكرة أن الأساس الشرعي للمبادرة هو مبدأ المنفعة، فالمبادرة هي في مصلحة (الجماعة الإسلامية) والأمة الإسلامية؛ حيث تمكن الاثنين من تجنب أخطار الفتنة (Seditoin).

بل على العكس؛ فإن استمرار الجهاد المسلح سيخدم مصالح أعداء الإسلام الذين ذكرهم المؤلفان، كإسرائيل والمفكرين العلمانيين في الدول الإسلامية، ويزعم الكاتبان أيضاً أن العنف ضد المسلمين وغير المسلمين كذلك مُحرم - حتى لو حدث باسم الجهاد - بالنسبة للشريعة الإسلامية؛ نظراً لأسباب عديدة: أولاً: يَحْرُمُ الجهاد إذا كان من المحتمل ألا يحقق هدفه، أو إذا أصبح عقبة في طريق نشر تعاليم الإسلام سلمياً.

ثانياً: يَحْرُمُ الجهاد أيضاً إذا كان الذين يصرون على القيام به غير قادرين على القيام به بنجاح.

ثالثاً: وقوع الضرر بالنسبة للأمة الإسلامية إذا كان هناك مسلمون بين غير المسلمين تتعرض أرواحهم للخطر.

رابعاً: يَحْرُمُ الإسلام الجهاد ضد أهل الكتاب - كاليهود والمسيحيين -، ويحرم الإسلام القتال ضد الذين لم يُعرضَ عليهم الإسلام.

أخيراً: يَحْرُمُ الجهاد إذا كان الضرر الذي سيحققه أكثر من المنافع التي سيجلبها للأمة أو إذا تحقق السلم.

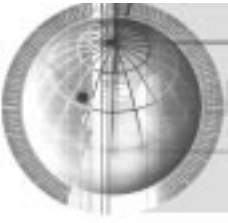
وحسبما ورد في الكتاب؛ فقد عارض الزعماء في الخارج المبادرة في عام ١٩٩٧م، ١٩٩٨م، ولكن في عام ١٩٩٩م توصل جميع الزعماء أخيراً إلى الاتفاق حول اختيار عدم العنف.

الكتاب الثاني : «تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء» (shedding light on Errors com-

mitted in the Jihad)

وينبع الكتاب الثاني من الكتاب الأول مباشرة؛ حيث يُورد قائمة بالأخطاء التي ارتكبت من خلال المواجهة المسلحة مع الحكومة.

كتبه «حمدي عبد الرحمن»، و«ناجح إبراهيم»، و«علي الشريف»، وأقره زعماء طليعيون (تاريخيون) آخرون. وصرح المؤلفون في هذا الكتاب أن آراء علماء الإسلام في الماضي يمكن أن يتم تعديلها لتتماشى مع الظروف والأوقات المتغيرة، ويوضح الكتاب مدى إمكانية البعد عن الآراء التي قال بها علماء الإسلام في القرن الثالث عشر الميلادي مثل ابن تيمية، وقد وَضَّحَ المؤلفون أن الجهاد يُمكن أن يُفهم - على وجه الأمثل - على أنه وسيلة إلى غاية، وليس غاية في ذاته.



فلا يجب أن يلجأ المسلمون إلى الجهاد في الحالات التي يُحتمل أن يُخفق فيها؛ بالإضافة إلى أنهم قد صرحوا بأن الشريعة تُحرّم قتل الأشخاص الذين لا يشاركون في عمليات عسكرية ضد الإسلام أو لا يعيقون النشر السلمي للإسلام، وقد تناول المؤلفون بوضوح قضية «السائحين الأجانب»؛ مُعلنين أنه يجب على المسلمين أن يقوموا بحماية السائحين الذين يستخدمون القنوات الشرعية ويحملون تأشيرات دخول سلمية، ومن هذه الحالات قيام الحكومات الإسلامية - بالنيابة عن شعوبها - بالتعهد بالترحيب بالأجانب كسائحين، وبتأمين حياتهم وممتلكاتهم.

وفي الختام يرى المؤلفون أن تاريخ الصراع بين المسلمين قد أضعف الأمة.

وفي الكتاب الثالث والرابع:

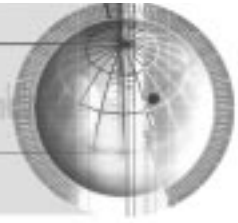
يعارض الزعماء الطليعيون (التاريخيون) قيام الإسلاميين بالتكفير، ويرفضون الطرق الأخرى التي تُستخدم لمواجهة انحراف المسلمين عن تعاليم الدين.

ففي كتاب «حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين» - (The Ban On Narrow positons on Religion and on Excommunication of Muslims) الذي كتبه «ناجح إبراهيم» و«علي الشريف» يتخذ المؤلفان موقفاً معارضاً من التكفير الذي مارسه بعض الفصائل من الحركات الإسلامية ضد السياسيين والمفكرين وغير المسلمين والمسلمين، والذين لا يترجمون دينهم بشكل صحيح أو الذين يتعاونون مع غير المسلمين.

ويرى المؤلفان أن التكفير مبني على أساس تفسير متزمت بشكل مبالغ فيه لتعاليم الإسلام؛ ينبع من نقص الفهم للطبيعة الحقيقية للدين، والتفكير القهري في القضايا الهامشية، وتأثير المعلمين غير المؤهلين، كعلماء بالإسلام. وأوضح المؤلفون أن الشريعة تحث على القيام بأعمال عديدة مع غير المسلمين، وخصوصاً المسيحيين واليهود، بما في ذلك الأنشطة الاقتصادية، وعيادة المرضى، وأداء واجب العزاء والتهاني في مناسبات معينة، وصلة الرحم لغير المسلمين، والمشي في جنازاتهم.

وأخيراً. . في كتاب «النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم الختسبين» يوضح «علي الشريف» و«أسامة إبراهيم حافظ» فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويريان أن التفسير الخاطيء لهذا الواجب قد انتشر بين الإسلاميين؛ فقد أخطأ الإسلاميون في دعوتهم ببطلان زواج العديد من الكتّاب والفنانين المشهورين؛ زاعمين أنهم قد أصبحوا فاسقين، ومن ثمّ يصبح زواجهم باطلاً؛ لأنه يجب ألا تتزوج المرأة المسلمة من رجل غير مسلم، وقد سوّغ المسلحون اغتيالهم لكبار المسؤولين في الحكومة زاعمين أن هؤلاء الرجال لم يعودوا مسلمين بسبب قبولهم للقانون العلماني. ويزعم «الشريف» و«حافظ» أن الفهم الخاطيء للدين سببه تعظيم الذات وتملقها، وزعامة فئة بعينها، وفرض آراء متطرفة، والتأكيد على القصاص، والصراع الداخلي بين الإسلاميين؛ إذ يجب أن يحذّر الذين يهتمون بأمر الأمة ألاّ تسيطر عليهم الأحقاد، ولا ينزلقوا إلى التجسس على غيرهم من المسلمين، وعدم إصدار الأحكام بناء على الظنون وانتهاك خصوصية الآخرين.





## ملخص لدراسة الوجه الآخر للحركة الإسلامية

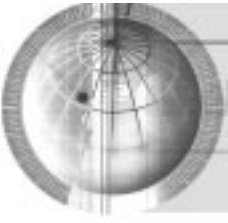
### ترجمات

وأخيراً . . ينصح المؤلفان أتباعهم ألا يفرضوا قيمهم على الآخرين الذين لا يؤمنون بتفسيراتهم، والأهم أن المؤلفين يشيرون إلى ممارسات خاطئة معينة أدت إلى تحول غالبية المصريين ضد (الجماعة الإسلامية)؛ تضمنت هذه الممارسات اعتراض المارة من الجنسين في الشوارع لتبين شخصياتهم وانتمائهم لأسرة واحدة، وفضّ حفلات الزفاف التي تُدار فيها الموسيقى، واقتحام المنازل الخاصة بالقوة والتي يُشتبه بممارسة أنشطة غير أخلاقية فيها، وضرب متعاطي الخمر، وإشعال النيران في محلات الفيديو التي يفترض أنها تباع الأفلام الجنسية، والشجار في المساجد مع رجال الدين الذين يختلفون معهم حول تفسيرهم للدين، وتدمير أجهزة التلفزيون لأنها تساعد في نشر الأخلاقيات المنحطة، وختاماً التجول في الشوارع في جماعات تقوم بإنزال العقوبة بالآثمين، وتقوم بمراقبة السلوك العام، فقد حدثت كل هذه التصرفات من الجماعة الإسلامية في الماضي وخصوصاً في صعيد مصر .

وتمثل الكتب الأربعة - التي ذكر تلخيصها فيما سبق - التحول الكامل للمواقف النَّظَرِيَّة (للجماعة الإسلامية) التي تم التعبير عنها في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، وقد ذُكرت هذه المقابلات مع الزعماء الطليعيين (التاريخيين)، والتي ظهرت في مجلة المصور المصرية واجتماعات الزعماء مع أعضاء (الجماعة الإسلامية) في العديد من السجون المصرية، وقد عبّر الزعماء في هذه المناسبات عن موقفهم من أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، في الولايات المتحدة . وقد اتفق «كرم زهدي» زعيم (الجماعة الإسلامية) في مصر و«ناجح إبراهيم» المُنظّر للجماعة في القول بأن الهجوم كان منافياً للشرعية التي تُحرّم قتل المدنيين من أي دين، وأضاف «ناجح» أن الهجمات أضرت بالإسلاميين من خلال نشر صورة سلبية عن الإسلام، وأدت إلى انهيار النظام الإسلامي في أفغانستان، وقد وَصَفَ «ناجح» - أيضاً - أسامة بن لادن بأنه مُغامِر يُحرّكه طموح غير واقعي في القتال بشكل فوري مع الروس في الشيشان والهنود في كشمير والولايات المتحدة في السعودية .

ووفق ما ذكره «ناجح»؛ فإن بن لادن يمارس الجهاد من أجل الجهاد نفسه؛ لأن أهدافه يمكن أن تتحقق من خلال الطرق السلمية وليس هناك مسوغ للعمل المسلح .

وقد أوضح الزعماء التاريخيون أيضاً في عدة مقابلات أُجريت معهم؛ أنهم - أثناء سجنهم لمدة عقدين من الزمان - كان لديهم مُتَسَعاً من الوقت لكي يعيدوا التفكير في استراتيجياتهم، ودراسة مدى تطابقها مع مبادئ الشريعة، حيث قاموا بدراسة المصادر الأصلية للشرعية والقرآن والسنة، وقاموا أيضاً بدراسة كتابات وأعمال فقهاء القرن الثالث عشر الميلادي كابن تيمية في سياق تاريخي، وتوصلوا إلى أن مواجهته مع المغول في القرن الثالث عشر الميلادي كانت مختلفة تماماً عن علاقتهم بالحكام المسلمين في الدولة الإسلامية في القرن العشرين، ومن ثم فقد تخلوا عن فكرة التفرد (السيطرة المطلقة) لله، والحاكمة كما تم توضيحها في كتابات «أبو الأعلى المودودي» و«سيد قطب» .



ويقرّر الكثيرون من الزعماء، وخصوصاً «كرم زهدي» و«أسامة حافظ»، أن إعادة التفكير قد بدأ مبكراً ربما في ١٩٨٢م، وفي الحقيقة أن الصدامات بين (الجماعة الإسلامية) وقوات الأمن، والتي بدأت في عام ١٩٨٨م وتساعدت في الفترة من ١٩٩٢م إلى ١٩٩٧م، كانت نتيجة لهجمات قوات الأمن الحكومية؛ لا بسبب عدوان (الجماعة الإسلامية)، فقد لاحظوا أن استعداد (الجماعة الإسلامية) لوقف العنف المسلح قد تم التصريح به في العديد من المناسبات وخصوصاً في عام ١٩٩٣م و ١٩٩٧م، وبالرغم من ذلك أعاق أحداث العنف من قبل الجماعات الأخرى في عام ١٩٩٣م جهود المصالحة التي قام بها شيوخ المسلمين ووزارة الداخلية.

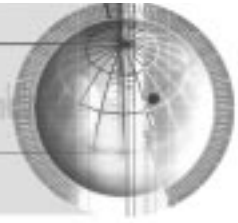
وقد باء إعلان ١٩٩٧م بالإخفاق إثر مذبحة الأقصر؛ بعد أن تسلل أعضاء الجماعة الإسلامية بناء على نيات القيادة. وزعمت (الجماعة الإسلامية) أنها قد أوقفت جميع العمليات العسكرية في مصر، وقامت بتصفية تنظيمها العسكري، وقالوا إن الصدامات القليلة التي حدثت بين قوات الأمن الحكومية وأعضاء الجماعة بعد ذلك التاريخ ترجع إلى قيام الحكومة بمهاجمة أعضاء الجماعة.

وقد أقر جميع زعماء (الجماعة الإسلامية) في مصر والخارج «المبادرة» في نهاية المطاف؛ على حد قول «ناجح إبراهيم».

وقد أعلن الشيخ «عمر عبد الرحمن» من خلال سجنه في الولايات المتحدة، ومن خلال محاميه الأمريكي أنه يؤيد «المبادرة»، ويزعم «ناجح» أن إعلان الشيخ عمر عبد الرحمن تأييده للمبادرة كان يعبر عن موقفه النهائي، وأن تراجع عن التأييد الذي أعلنه محاميه الأمريكي في عام ١٩٩٩م لم يكن حقيقياً، ولكن حدث نتيجة لسوء فهم بين المحامي ووكيله.

ووفق ما ذكره «ناجح»؛ فإن الشيخ عمر عبد الرحمن مستعد للسماح لزعماء (الجماعة الإسلامية) الموجودين في مصر بأن يقرروا ما يرونه مناسباً للجماعة، وارتفعت أصوات بعض الزعماء البارزين في (الجماعة الإسلامية) معارضة للمبادرة من بينهم «رفعت طه إبراهيم» المتحدث الرسمي باسم الجماعة في أفغانستان خلال حكم طالبان وأحد مؤسسي الجبهة الإسلامية العالمية لمكافحة الصهيونية والصليبيين والمعروفة في الغرب باسم «القاعدة».

وقد أعلن زعماء (الجماعة الإسلامية) الآن عدم مسؤوليتهم عما قاله «رفعت»؛ زاعمين أنه قد انضم إلى الجبهة الإسلامية العالمية دون مشاورة مجلس شوري (الجماعة الإسلامية)، وقام مجلس الشوري نفسه برفض أي روابط مع الجبهة الإسلامية العالمية؛ معتبرين أن مثل هذه الروابط ستؤدي إلى احتمال المخاطرة بالدخول في حرب ضد الولايات المتحدة، وتم طرد «رفعت» من مجلس شوري الجماعة وتعيين «مصطفى حمزة» بدلاً منه، وهو موجود حالياً في إيران وقد أعلن تأييده للمبادرة.



## ملخص لدراسة الوجه الآخر للحركة الإسلامية

### ترجمات

أما عن موقف (جماعة الجهاد) في مواجهة استخدام العنف فيعتبر أقل وضوحاً، وأصبح العنف المتزايد من قبل (جماعة الجهاد) يتناقص بشكل واضح في مصر .

كانت (جماعة الجهاد) متورطة في حادث اغتيال الرئيس السادات في عام ١٩٨١م، واشتبكت مع قوات الأمن الحكومية في أسبوط بعد حادث الاغتيال، ومنذ ذلك الوقت ربما لم تتجاوز العمليات المسلحة التي قام بها أعضاء (جماعة الجهاد) الذين تسللوا إلى مصر ثلاث عمليات؛ مما أكد الانطباع الذي أعطاه المتحدثون الرسميون باسم (جماعة الجهاد) ومراقبون آخرون بأن (جماعة الجهاد) كانت دائماً تنظيمًا صغيراً أقل في حجمه من (الجماعة الإسلامية)، ومن ثم فهي تفتقر إلى النظام السائد في شقيقتها (الجماعة الإسلامية)، وزعم المتحدث الرسمي باسم (الجماعة الإسلامية) أن الزعماء المصريين لـ (جماعة الجهاد) يرغبون في إصدار بيان يشجبون فيه العنف، ولكن افتقارهم إلى النظام والوحدة إلى جانب معارضة زعمائهم في الخارج؛ قد منعهم من القيام بذلك .

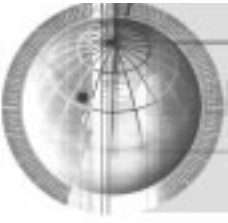
وزعماء (الجهاد) مستقرون الآن خارج مصر، وخصوصاً «أمين الظواهري» الذي لا يزال زعيماً لـ (جماعة الجهاد) بالرغم من أنه لا يقيم في مصر، ولا يزال معارضاً بشدة للمبادرة، وقد أدانها في كتابه (فرسان تحت راية النبي) «horsemens Under the Banner of the prophet»، ولا يزال «الظواهري» ملتزماً بالكفاح المسلح ضد أعداء الإسلام؛ بما في ذلك الحكام المسلمين الذين أخفقوا في تطبيق الشريعة، وإسرائيل، والولايات المتحدة .

وموقف «الظواهري» مشابه لموقف سابق اتخذته (الجماعة الإسلامية) يعتبر الحكام المسلمين الذين لا يطبقون الشريعة فاسقين؛ لذا فهم يمثلون «العدو القريب»، والدول الأجنبية التي تحارب المسلمين أو تساعد أعداءهم وغير المسلمين هم «العدو البعيد» .

### هل المبادرة تكتيك أو تغيير حقيقي؟

إن مبادرة (الجماعة الإسلامية) يمكن أن يكون لها تطبيقات عديدة، فالجماعة لها تأثير كبير نظراً للدور البارز للحركة الإسلامية - لكل من التيار العام والعناصر المسلحة في المجتمع المصري -، فقد ألهمت - أيضاً - أفكار «حسن البنا» و «سيد قطب» الإسلاميين في جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي، وقد كان الإسلاميون المصريون بارزين في الحركات الإسلامية العالمية من جميع الأنماط؛ لذا فإن إدانة العنف من قبل (الإخوان المسلمون) و (الجماعة الإسلامية) (أكبر جماعتين إسلاميتين في مصر)، وقرار (الجماعة الإسلامية) بوقف جميع العمليات المسلحة، وإصدار منشورات تؤكد أن الشريعة تدعم هذا الموقف؛ سوف ينظر إليه بعين الاعتبار من قبل الإسلاميين في جميع أنحاء العالم بكل تأكيد .

ومع ذلك فما تزال هناك العديد من الأسئلة دون إجابة، والسؤال الأول يدور حول تأثير المبادرة على المدى القريب بالنسبة للنظام السياسي المصري؟ فمع مرور الوقت لا يبدو على الحكومة أي تغيير يوازي تحرك



الإسلاميين تجاه وقف العنف، وتستمر في اتخاذ إجراءات قاسية وصارمة - والتي طالما تضمنت انتهاكاً لحقوق الإنسان -، فالحكومة قامت بالإفراج عن العديد من الإسلاميين من السجون، ولكن الآلاف لا يزالون في السجون، وما تزال الحكومة مستمرة في مهاجمة (الإخوان المسلمون) وحظر التنظيمات الإسلامية؛ سواء كانت أحزاباً سياسية أو جمعيات.

ويبدو أن أعضاء (الجماعة الإسلامية) الذين أُفْرِجَ عنهم حديثاً؛ قد وافقوا على هذا الموقف في الوقت الراهن، وبالرغم من ذلك فمن المحتمل ألا يقبل كثير من الأعضاء الذين يتصفون بالنظام والترتيب نقض الاعتراف - غير محدد الأجل - بالإطار الشرعي للتنظيم من أجل ممارسة الدعوة.

والسؤال الثاني هو: هل المبادرة تمثل تكتيكاً تحولياً (سياسة تحولية) تم التخطيط له ليرتدي عباءة الأنشطة المسلحة، أو هي تغير صادق وحقيقي في الاستراتيجية؟ أعتقد أن «المبادرة» تمثل تحولاً من الاستراتيجيات العنيفة إلى الاستراتيجيات السلمية، والأسباب الرئيسية وراء هذا التحول هي: المردود السلبي الذي عاد على الجماعة من وراء مواجهتها المسلحة مع الحكومة، والتقدم في العمر، وخبرات السجن بالنسبة للزعماء، والنجاحات التي حققها (الإخوان المسلمون) غير المسلحين في المقاعد البرلمانية، وتسلمهم إلى النقابات المهنية، وتطور الحركة الإسلامية في الخارج.

فقد أطلق الزعماء الطليعيون (التاريخيون) المبادرة لأنهم قد أدركوا هزيمتهم؛ فالإسلاميون المسلحون قد نجحوا في اغتيال الرئيس «أنور السادات» في عام ١٩٨١ م، وأخفقت (الجماعة الإسلامية) في اغتيال الرئيس مبارك في عام ١٩٩٥ م، وفي عام ١٩٩٠ م أخفقت محاولاتهم في اغتيال وزيرين للدخالية، وقُتِلَ رئيس مجلس الشعب - والذي لم تستهدفه الجهاد - بدلاً من ذلك.

ومما لا شك فيه أن مجموعة من كبار ضباط الأمن قد لقوا مصرعهم، وتدهورت السياحة، ومع ذلك فقد أدت هذه النجاحات التكتيكية إلى هزيمة استراتيجية.

والعديد من زعماء (الجماعة الإسلامية) قد لقوا مصرعهم، أو أُلْقُوا في السجون، أو فروا إلى الخارج حيث لم يعد لديهم إلا تأثير ضئيل في الأحداث داخل مصر.

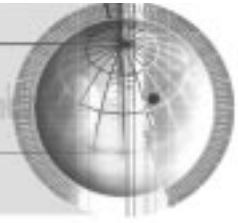
وعدد كبير جداً من أعضاء (الجماعة الإسلامية) والمتعاطفين معهم قد أُودِعُوا في السجون، والكثير ليس لديهم فرصة لنيل حُرِّيَّتِهِمْ إلا أن يقوموا بإدانة استخدام القوة ضد الحكومة.

إلى جانب أن العنف المسلح (militancy) لم يُسفر عن مزيد من التعاطف مع التيار الأصولي (الراديكالي)، فقد قُتِلَ عدد كبير من المسلمين المدنيين، وكذلك العديد من الأقباط المسيحيين، وضباط البوليس الذين ينتمي معظمهم إلى الطبقات الريفية الفقيرة.

وكذلك لم يكن هناك تعاطف مع استخدام الأقباط المسيحيين كأهداف للأعمال المسلحة، وهو ما دانه







## ملخص لدراسة الوجه الآخر للحركة الإسلامية

ترجمات



كثيرون من رموز المجتمع وعلماء الإسلام .

وقد تسبب تدهور السياحة في توجيه غضب وإحباط الآلاف من المصريين إلى (الجماعة)، والذين يعتمدون على هذه السياحة في اكتساب رزقهم، ولا عجب أن جاء إعلان المبادرة من زعيم التنظيم العسكري لـ (الجماعة الإسلامية) في أسوان أحد أكبر مدينتين قد عانتا كثيراً من أزمة السياحة .

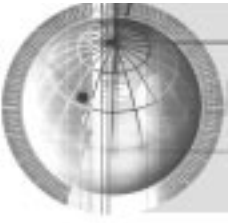
وليس هناك أي فرصة في المستقبل لانتصار (الجهاد) ضد الحكومة، فقد صعدت الحكومة مراقبة المساجد، وخصوصاً في عهد وزير الداخلية «حسن الألفي» وخلفه «حبيب العدلي»، ونجحت في التسلل إلى داخل تنظيم (الجماعة)، ومعرفة العمليات التي يخطط لها، وتعتقب المصادر، وقطع خطوط الاتصال مع هذه المصادر .

بالإضافة إلى أن ممارسة الممولين الأجانب ضغوطاً على (الجماعة الإسلامية)، لكي تستهدف الولايات المتحدة وإسرائيل في دعايتها، قد أدت إلى الإضرار بأعضاء وزعماء (الجماعة) في الخارج وخصوصاً في أوروبا .

وقد قضى الزعماء الطليعيون (التاريخيون) ما يقرب من عقدين من الزمان في السجن؛ مما أعطى هؤلاء الرجال الوقت الكافي لإعادة التفكير حول خبراتهم الخاصة، وحكمة الجهاد ضد الحكومة الإسلامية والشعب المسلم، وربما يكون تقدمهم في العمر قد ساهم في نقص حماسهم للقيام بعمليات مسلحة؛ مما جعلهم مهينين مسبقاً لتبني موقف أكثر اعتدالاً، وقد شجعت الحكومة أيضاً عملية إعادة التفكير، وقد قام علماء إسلاميون مميزون بزيارة السجناء للتداول مع الزعماء الإسلاميين، وساعدت الحكومة أيضاً الإسلاميين المسجونين في الحصول على الكتب، وسمحت بالمقابلات بين المسجونين للنقاش حول الإسلام، ومع مرور الوقت وتراجع عدد الصدمات المسلحة مع الحكومة؛ تحسنت الأوضاع في السجن، وأصبحت حلقات النقاش بين أعضاء التنظيم للحوار حول القضايا التي تواجه الإسلاميين أسهل من ذي قبل، وقد تأثر الزعماء أيضاً بخبرات (الإخوان المسلمون)، وقد كانت (الجماعة الإسلامية) تدين (الإخوان المسلمون) لتخليهم عن المعارضة المسلحة للحكومة للظهور بمظهر الحزب السياسي .

وبالرغم من أن تنظيم (الإخوان) كان محظوراً قانوناً؛ إلا أنه كان يعامل رسمياً بطريقة تتسم بالتسامح؛ وكنتيجة لذلك حقق (الإخوان) سيطرة على بعض أهم وأوسع النقابات المهنية، حيث يستطيع أعضاؤها التعبير عن آرائهم في البرلمان وعلى صفحات جرائد أحزاب المعارضة، ويستطيعون المشاركة في الأنشطة المشتركة مع هذه الأحزاب .

والأهم من ذلك أن (الإخوان المسلمون) قد بدا عليهم أنهم ينجحون في أسلمة المجتمع (إكسابه الطابع الإسلامي)، فالممارسة الدينية تزداد في مصر على مدى حوالي أكثر من عقدين؛ فقد تزايد أعداد الذين يذهبون إلى المساجد يوم الجمعة لأداء صلاة الجمعة، والذين يقومون بزيارة مكة لأداء فريضة الحج، والذين يصومون



شهر رمضان ، وكذلك الأمر بالنسبة لبيع الشرائط والكتب الدينية .

وأخيراً . . فقد كان الزعماء - أيضاً - على وعي بخبرات الجماعات الإسلامية في دول أخرى وفي كل مكان - كما سأوضح لاحقاً - ، وكانت التنظيمات الإسلامية القريبة من السياسات الانتخابية أكثر نجاحاً من التي تحولت إلى العنف . وقد كانت مبادرة (الجماعة الإسلامية) هي نتيجة الاختيار بين المقاومة المسلحة - بدون فرصة في تحقيق نجاح على المدى القصير أو المتوسط - ، وبين ممارسة العملية السياسية التي تضمن فرصة مناسبة للنجاح على المدى المتوسط أو البعيد .

وزعماء (الجماعة الإسلامية) - بوصفهم قادة - لا تنقصهم الحكمة ، وقد توفرت لديهم جميع الأسباب لاختيار النشاط السياسي السلمي والاستمرار فيه ؛ إذ يُمكنهم مثل هذا الاختيار من تقليل الخسائر في الأعضاء بسبب الموت أو السجن أو النفي وزيادة المكاسب ، وخصوصاً أن الشعب المصري يبدو عليه بشكل متزايد أنه يعارض معتقداتهم .

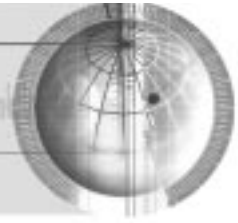
ويبدو أن مبادرة وقف العنف من قبل (الجماعة الإسلامية) قد جاءت - من ناحية - على أساس خبرات الإسلاميين في المنطقة ، فقد وجد الإسلاميون - بشكل متزايد - أن السياسات السلمية (غير العنيفة) هي أفضل الطرق لتطوير أهدافهم .

فقد كان استخدام القوة ناجحاً في حالات نادرة يكون فيها الإسلاميون في مواجهة الاحتلال من دولة أجنبية (مثل جهاد الجماعات الإسلامية ضد الجيش السوفييتي في أفغانستان ، أو جهاد حزب الله ضد الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب اللبناني) ، وقد استفاد الإسلاميون في هذه الحالات من تعاطف غالبية الشعب معهم ، ولا يتحقق ذلك عندما يستخدم الإسلاميون العنف المسلح ضد الحكومات المسلمة ، وقد واجهت غالبية الجماهير العنف والإرهاب في البيوت ، وأدرك الإسلاميون الذين سلكوا هذا الطريق أنه عديم الجدوى .

وتمثل الجزائر تفوق السياسات في مقابل العنف بالنسبة للإسلاميين ، ففي عام ١٩٩٢م اندلعت الحرب الأهلية عندما قام الجيش الجزائري بإلغاء العملية الديمقراطية لمنع انتصار (جبهة الخلاص الإسلامي) (F.I.S) ، وقد أحدثت الجبهة العديد من الخسائر ، ولكنها لم تتمكن من تحقيق انتصار عسكري ؛ لذا فقد تخلت عن الجهاد المسلح في عام ١٩٩٧م ، وناشدت (جيش الخلاص الإسلامي) - جناحها العسكري - الإعلان عن وقف إطلاق النار ، حتى إن (جيش الخلاص الإسلامي) قد صدرت إليه الأوامر بالانضمام إلى القوات الحكومية في مهاجمة (الجماعة الإسلامية) المسلحة (G.I.A) والتي رفضت التخلي عن الجهاد المسلح .

وفي عام ١٩٩٥م وبعد استعادة العملية الانتخابية ؛ كسب الإسلاميون تأييداً شعبياً بالرغم من الحظر المفروض على (F.I.S) ، واحتلت الأحزاب الإسلامية المركز الثاني مباشرة بعد الأحزاب الموالية للحكومة .

وفاز «محمود نوح» - زعيم الحركة الإسلامية من أجل مجتمع سلمي - بنسبة ٢٥ ٪ من الأصوات العامة في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٥م ، وفاز حزبه بنسبة ٨ ، ١٤ ٪ من الأصوات و ب ٦٩ مقعداً في الانتخابات



## ملخص لدراسة الوجه الآخر للحركة الإسلامية

### ترجمات

البرلمانية عام ١٩٩٦م، وفاز «النحدا» (حركة المقاومة الإسلامية) بنسبة ٨,٧ من الأصوات و بـ ٣٥ مقعداً، وسيطر الحزبان الإسلاميان معاً على أكثر من ربع المقاعد في البرلمان (٣,٢٧ ٪)، وشاركوا في الحكومة الائتلافية.

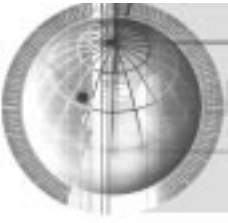
وقد حققت الحركة الإسلامية مكاسب في أماكن أخرى؛ مقارنة بالخسائر الفادحة في الأرواح التي عانت منها الجزائر.

ففي الأردن - على سبيل المثال - فاز المرشحون الإسلاميون بـ ٣٢ مقعداً في مجلس النواب؛ في الانتخابات التشريعية الأولى التي جرت بعد استئناف السياسات التنافسية في عام ١٩٨٩م، وتم انتخاب زعيم إسلامي رئيساً للمجلس، واختيار ستة وزراء من الأحزاب الإسلامية من إجمالي ٢١ وزيراً في مجلس الوزراء، بالرغم من تعديل قانون الانتخابات الذي تم وضعه خصيصاً لإضعاف وجودهم في مجلس النواب؛ فقد ظل الإسلاميون هم أكبر حزب منفرد في هذه الغرفة التي تتكون من ٨٠ عضواً، حيث يسيطرون على ٢٠ ٪ من هذه المقاعد بعد انتخابات عام ١٩٩٧م. وبالرغم من أن بعض التنظيمات الإسلامية قد قاطعت الانتخابات احتجاجاً على القانون الجديد؛ فقد ظل الإسلاميون هم أكبر قوة معارضة في البلاد.

وفي الكويت يوجد الإسلاميون في جميع المجالس التي تم انتخابها منذ تحرير البلاد من الاحتلال العراقي في عام ١٩٩٢م، وفاز الإسلاميون بـ ١٨ مقعداً من إجمالي ٥٠ مقعداً في مجلس الأمة في آخر انتخابات جرت في عام ٢٠٠٠م، وقد تولّى رئاسة المجلس مرشح يحظى بتأييد الإسلاميين، ومن خلال سيطرتهم على ٣٦ ٪ من مقاعد المجلس، ومن خلال تحالف الجماعات الأخرى؛ يستطيع الإسلاميون التأثير في القوانين التشريعية للمجلس، والنجاح في إصدار قوانينهم المعارضة للحكومة.

وأكبر النجاحات التي حققها الإسلاميون في الشرق الأوسط قد حدثت في تركيا؛ فقد نجح الإسلاميون الأتراك في الخروج من القيود الجديدة التي فرضتها الحكومة التركية على أنشطتهم، وربما بشكل أكثر قوة من ذي قبل، فقد تم حظر الأحزاب الإسلامية في عام ١٩٧٠م و ١٩٧٢م و ١٩٨٠م، ولم يُسمح لزعمائها بشغل أي منصب سياسي بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠م، وبالرغم من وجود هذا القهر فقد سيطر الإسلاميون على المجالس المحلية في معظم المدن التركية في عام ١٩٩٤م، وشاركوا في البرلمان التركي كأكبر حزب سياسي في عام ١٩٩٥م، وقاموا بتشكيل الحكومة مع حزب الطريق الصحيح (T.P.P) في عام ١٩٩٥م وبزعيمهم الذي تم استبداله كرئيس للوزراء بـ «تانسو تشيلر» من حزب ال (T.P.P) التركي، وسقطت الحكومة نظراً للضغط العسكري في نهاية عام ١٩٩٧م.

وفي أحدث تمثيل لهم - مثل «حزب العدالة والتنمية» - حقق الإسلاميون انتصاراً ساحقاً في نوفمبر ٢٠٠٢م، حيث فازوا بـ ٣٤ ٪ من نسبة الأصوات، وأكثر من ثلثي عدد المقاعد، وكان نجاح الإسلاميين هو أكثر



الأمر لفتاً للانتباه نظراً للأيدولوجية الكمالية (نسبة إلى كمال أتاتورك)، والتي أسست الجمهورية التركية التي أعقبت نهاية الخلافة الإسلامية في عام ١٩٢٤م، والتي اتسمت بسيطرة غط علماني متطرف لا يتسامح مع الدين .

وأحزاب التيار الإسلامي الرئيسي موجودة في البرلمان أو الحكومات في لبنان واليمن وباكستان وإندونيسيا وماليزيا؛ في الوقت الذي يسيطر فيه العلمانيون على الحكم، ومن الجدير بالذكر أن الأنظمة السياسية في هذه الدول ليست نماذج للديمقراطية .

وقد استخدمت الحكومات في جميع دول الشرق الأوسط : التغييرات في اللوائح والقواعد الانتخابية، والضغط العسكري، وحظر التنظيمات السياسية للإسلاميين، وهجوم بقوات الشرطة والاعتقالات؛ لخنق الحركات الإسلامية .

وبالرغم من وجود جميع هذه الحواجز والقيود؛ فقد أصبح الإسلاميون الذين يعملون وفق القواعد الدستورية والقانونية أكثر تأثيراً من الناحية السياسية بقدر أكبر من نظرائهم المسلحين .

### تطبيقات للمشاركة الإسلامية في الديمقراطية:

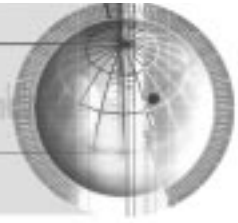
لقد ناقشت أن أحد أهم الأسباب لرفض العنف من قبل (الجماعة الإسلامية)؛ هو وجود الدليل على أن التنظيمات تكون أكثر نجاحاً عندما تتحول إلى السياسات الانتخابية أكثر من استخدامها الوسائل العنيفة؛ لذا فمن الممكن أن يكون متوقعاً أن الإسلاميين المصريين - كإسلاميين في دول أخرى - سيستمرون في رفض العنف، وسيتحولون إلى السياسات الانتخابية؛ سواء كان لتمولهم الجديد هذا مصداقية كافية لدى الحكومة في مصر لكي تسمح لهم بالمشاركة في السياسات أو لا .

ويجب أن نلاحظ أيضاً أنه حتى الجماعات القانونية تشكو من القيود التي تفرضها الحكومة على أنشطتهم، فقد استمرت الوسائل المتبعة في ظل حكم الحزب الواحد باقية حتى بعد إلغاء هذا النظام رسمياً، ومع ذلك وبفرض أن الحكومة المصرية سوف تسمح للإسلاميين بأن يضموا أنفسهم إلى الستة عشر حزباً الموجودين حالياً في مصر، أو تسمح لهم بتسجيل أنفسهم في حزب خاص بهم؛ فماذا يمكن أن تكون النتائج؟

بداية وقبل كل شيء؛ من المهم أن نلاحظ أن المشاركة الإسلامية في السياسات الانتخابية لا تعني بالضرورة أنهم سوف يفوزون بأغلبية مطلقة في الأصوات؛ بالرغم من أنه من المحتمل بالنسبة لهم أن يشاركوا كأحد الأحزاب المسيطرة؛ كما ظهر في الانتخابات الحالية في تركيا والبحرين وباكستان والمغرب، وإذا لم يحصلوا على أغلبية مطلقة من الأصوات؛ فسيصبح الإسلاميون المصريون - على الأرجح - حزباً معارضاً في النهاية .

وكبدل يمكن لهم أن ينضموا إلى الأحزاب الأخرى في تشكيل حكومة ائتلافية، وفي ظل حكومة ائتلافية سيتحتم عليهم أن يضعوا آراء الأحزاب الأخرى في اعتباراتهم، ولن يكونوا قادرين على تطبيق برامجهم





بشكل كامل .

ومع ذلك ، وسواء كانوا مشاركين في حكومة ائتلافية أو في أحزاب المعارضة ، فسيكون للإسلاميين تأثير قوي في الرأي العام والقضايا العامة ، وسوف يركزون قطعاً على أهمية القواعد القانونية التي ترتبط بتفسيرهم للشريعة ، ومرة ثانية فإن تجربة دول أخرى تقدم بعض المؤشرات لما يمكن أن يحدث ، ففي تركيا - على سبيل المثال - كانت المجالس المحلية التي يسيطر عليها (حزب الرفاه الإسلامي) بعد عام ١٩٩٤ م أكثر كفاءة وأقل فساداً من المجالس التي تسيطر عليها الأحزاب العلمانية .

ولكن زعماء الرفاه على المستويين المحلي والقومي كانوا مهتمين إلى حد كبير بقضايا مثل نخط الحياة ، ومحاولة حظر إنتاج وبيع المشروبات الكحولية ، ومنع الدعارة ، وزيادة الفصل بين الجنسين في الأماكن العامة . وفي الجزائر أظهر الإسلاميون الذين يسيطرون على المجالس المحلية في عام ١٩٩٠ م - ١٩٩١ م اهتمامات مشابهة ، وفي الكويت والأردن أيضاً أيد الأعضاء الإسلاميون في البرلمان الفصل بين الجنسين ، وقام مجلس الأمة الكويتي بالفعل بفرضه في عام ٢٠٠٠ م .

وشجّع الإسلاميون أيضاً إنشاء بنوك لا تعطي نسباً محددة في الفائدة (فائدة محددة) على الودائع ، وتستخدم بدلاً من ذلك المشاركة في (الربح والخسارة) بين الدائنين والمدينين (البنوك والمودعين) .

وقد أظهرت تجربة مثل هذه المؤسسات في بعض الدول كالسعودية وإيران وباكستان ؛ أن مثل هذا البرنامج لا يقضي تماماً على قطاع البنوك أو يستبدل البنوك التجارية ؛ فضلاً عن أن البنوك الإسلامية - في هذه الدول - لا تشارك إلا بنصيب ضئيل في القطاع .

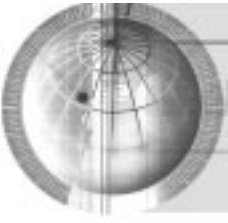
وأخيراً . . فالإسلاميون الذين تدعمهم الديمقراطية سوف يكون لهم دور في تشكيل السياسة الخارجية ، ومن المتوقع قيامهم بالدعوة لإقامة علاقات وروابط أكثر قوة مع الدول الإسلامية الأخرى .

وقد دعا «نجم الدين أربكان» رئيس وزراء تركيا في الفترة من ١٩٩٦ م إلى ١٩٩٧ م ، والذي ينتمي إلى حزب «الرفاه الإسلامي» ، إلى مجموعة الثمانية الإسلامية ؛ بينما بدأ زعيم «العدالة والتنمية» أكثر اهتماماً بآمال تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي .

وسوف تشارك الأحزاب في انتقاد سياسات الولايات المتحدة ؛ وخصوصاً فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي ، واستمرار العقوبات ضد الشعب العراقي .

فكثيرون في الغرب قلقون من أن الحكومات الإسلامية سوف تعمل على زيادة حدة الصراع بين إسرائيل والعالم العربي ، فعلى سبيل المثال صرح «عباس مدني» زعيم جبهة الخلاص الإسلامي (F.I.S) في الجزائر ؛ بأن الإسلاميين الجزائريين يمكنهم فقط تقديم الدعم المعنوي للفلسطينيين .





## حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان:

لا شك أن مشاركة الإسلاميين في السياسات الديمقراطية؛ تمثل تهديداً خطيراً لحماية الحقوق السياسية والإجراءات والديمقراطية في بلادهم.

فهل هناك طريقة لحماية الحقوق المدنية والسياسية والديمقراطية؛ بينما يشارك الإسلاميون في العملية السياسية الشرعية في الدول العربية والإسلامية؟

ليس ثمة حل بسيط لهذه المعضلة؛ إلا أن هناك بعض الطرق لتقليل المجازفة، ومن المهم أن ندرك في هذا الصدد أن الدساتير الموجودة في الدول العربية والإسلامية؛ تتضمن النسق الكامل للحقوق المدنية والسياسية، والتي نصت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتفرض جميع الدول العربية والإسلامية أن تكون هذه الحقوق متماشية مع الشريعة - بشكل متطابق -. وقد أكدت مواد الدستور أن هذه الحقوق يجب ألا تكون موضوعاً للتعديل السهل. فضلاً عن أن الدستور يجب أن ينص على أن هذه المواد يجب ألا يتم حذفها أو تعديلها إلا إذا كان من أجل زيادة نطاق الحريات السياسية والمدنية.

ولكي نضمن أن مثل هذه البنود الدستورية لن يتم التلاعب بها؛ يجب أن يتم تنفيذ أربعة شروط أخرى:

الشرط الأول: هو دعم استقلالية القضاء؛ بما في ذلك عملية الالتماس والاستئناف ومحكمة دستورية عليا، وتقوم المحكمة الدستورية العليا بتوضيح الطريقة التي يمكن أن تعمل بها هذه المحكمة؛ حتى داخل إطار الديكتاتورية الناعمة في مصر؛ لوقف أو عكس الانتهاكات القانونية الأسوأ لحرية المواطنين.

ويجب أن يتم دعم هذه المحاكم؛ لكي تقوم بالتخلص من القوانين الانتخابية التي تحد من حرية الانتخابات ونزاهتها، ولكي تقوم أيضاً بإعلان عدم شرعية حزب أو جمعية أو هيئة أو إجراء تقوم به الحكومة وينتهك حقوق الإنسان الخاصة بالمواطنين.

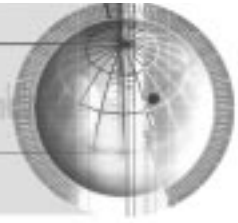
الشرط الثاني: إن مخاطرة الحزب المسيطر التي تحد من الحقوق الأساسية؛ تقل إذا كان النظام الانتخابي يمثل أحد أوجه التمثيل النسبي (للأفراد والجماعات في الانتخابات).

فالأنظمة الانتخابية بالأغلبية تزيد من فرص فوز الحزب الواحد بقوة كاسحة في كل من الهيئات التشريعية والتنفيذية، فعلى سبيل المثال في النظام الإنجليزي يكون من الممكن نظرياً لحزب يفوز بأغلبية الأصوات في معظم الانتخابات التشريعية؛ كأن يفوز بثلاثة أرباع أو أربعة أخماس المقاعد في مجلس العموم.

فالتمثيل النسبي (لأفراد الجماعات والأحزاب في الانتخابات) يعمل على توفير الحماية ضد ديكتاتورية الأغلبية؛ من خلال إعطاء الأحزاب الأصغر عدداً من المقاعد مساوياً لنسبة الأصوات التي حصلوا عليها في الاستفتاء الشعبي.

الشرط الثالث: إن وجود النظام التشريعي ذي المجلسين (كمجلس الشيوخ والوردات مثلاً)، كما هو





## ملخص لدراسة الوجه الآخر للحركة الإسلامية

### ترجمات

موجود في الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والهند والعديد من الدول الأخرى، يعتبر وسيلة أخرى للحماية ضد سيطرة حزب واحد.

وحيث إن القواعد الانتخابية وشروط السلطة في كل مجلس من المجالس غير مطابق، وأيضاً يسود توزيع للقوة بين كل منهما؛ فإن وجود مجلسين يوفر مزيداً من المراقبة والتحكم في النظام السياسي.

الشرط الرابع: تأسيس مجلس دستوري أعلى، حيث يتم انتخاب أعضاء هذا المجلس كممثلين عن الجماعات السياسية والهيئات الاجتماعية المدنية بشكل كامل، وستؤدي عملها على الدوام، وسيكون للمجلس الحق في إصدار أوامره إلى القوات المسلحة للإطاحة - إذا ما تطلب الأمر - بأي حكومة يتم إدانتها - من خلال القنوات التشريعية -؛ بانتهاكها للحقوق المدنية والسياسية الأساسية للمواطنين، وستؤدي هذه المؤسسة دوراً مشابهاً للدور الذي يقوم به القائد الأعلى للقوات المسلحة في تركيا ولكن بشكل أقل تحكيمياً (استبدادية).

وسيكون من الطموح بشكل مسرف أن نفكر أن النموذج القائم في الحكومات غير الإسلامية في الدول الإسلامية؛ سوف تقلل من التحدي الذي تثيره المشاركة الإسلامية.

ومع ذلك؛ فإن الالتزام بالقواعد الديمقراطية للعملية السياسية بشكل حقيقي، إلى جانب الاهتمام الحقيقي بمعاناة الغالبية العظمى من الجماهير في حياتهم اليومية؛ سوف يُمكن مثل هذه الحكومات من استكمال مخزونها من الشرعية، والتي استنزفت حالياً من جراء الطرق الاستبدادية، كما هو الحال بالنسبة لسياساتهم الاقتصادية التي تخدم أقلية بسيطة - بشكل مفتوح - من شعبهم؛ بالرغم من أن التنمية الاقتصادية التي تُلبي احتياجات أغلبية السكان سوف تستغرق وقتاً حتى تأتي ثمارها.

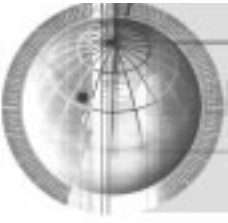
إن هناك استنتاجاً - على هامش النقاش - محدداً يمكننا أن نبينه من خلال التجربة المصرية، وهو أن الحرية السياسية في ذاتها سوف تساعد توليد الاعتدال بين الإسلاميين، ولكن الوسائل العنيفة سوف تؤدي فقط إلى زيادة المرارة والأعمال الانتقامية.

فالكتابات الأصولية (الراديكالية) «لسيد قطب» - المعلم المفكر لمعظم الجماعات الأصولية المسلحة في الدول العربية والإسلامية - هي نتاج السنوات القاسية في السجن.

وعلى النقيض من ذلك؛ فقد ساعد تحسين الأوضاع في المعتقلات والحوار الحر مع العلماء المسلمين المتنورين؛ على إقناع الزعماء الطليعيين (التاريخيين) للجماعة الإسلامية بتبني مبادرة عدم العنف.

### الخلاصة (الأفكار المستخلصة):

لا يمكن تنحية الإسلاميين جانباً، فبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م تشككت معظم الدول الكبرى في العالم في جميع الإسلاميين، ولكن الحماس الدولي الذي ظهر لتنمية الديمقراطية؛ يجب ألا يغيب في الوقت



الذي يدعو فيه الإسلاميون لمثل هذه الإصلاحات ؛ فإذا ما كانت الدول الغربية ملتزمة بشكل حقيقي بمبادئ الديمقراطية التي تنادي بها في معظم المناسبات ؛ فيجب عليها إذاً أن تقبل حصاد العملية الديمقراطية أينما حدث ، ويجب عليها أن تتوقف عن الضغط على الحكومات في الدول الإسلامية لعزل الإسلاميين عن المشاركة في العملية السياسية السلمية ، ويجب أيضاً أن يكون هناك تمييز واضح تماماً بين الإسلاميين الذين يلتزمون بسير العملية السياسية القائمة على التعددية ، وبين أولئك الذين يصرون على استخدام العنف ، إلى جانب أن تصنيف جميع الإسلاميين إرهابيين ، يعتبر موقفاً خاطئاً تماماً لسببين بسيطين :

أولاً : أن ذلك غير موجود نهائياً كما توضح هذه الورقة .

ثانياً : إن مثل هذه الإدانة الجماعية سوف تعمل على زيادة مشاعر الكراهية تجاه الغرب في الدول الإسلامية ؛ من خلال النقر على وتر القلة القليلة من الإرهابيين الذين يحاربون حكوماتهم الخاصة وشعوبهم كما يحاربون الغرب .

يجب على دول الغرب أن تنظر بطريقة أكثر جدية إلى المطالب الشرعية للشعوب الإسلامية ، وخصوصاً العرب الذين خرج من بينهم أولئك الذين قاموا بتنفيذ هجمات ١١ سبتمبر ، وما تزال الولايات المتحدة - في الوقت الراهن - تقوم بالإعداد لشن الحرب على العراق ، تلك الحرب التي تعارضها غالبية الشعوب والحكومات في العالم العربي والإسلامي ، فالادعاءات الأمريكية بأن العراق يشكل تهديداً لأمنها القومي أو أنها تنتهك قرارات الأمم المتحدة ليست مقنعة بشكل كاف ؛ في الوقت الذي تصر فيه الحكومة الإسرائيلية يومياً على تجاهل جميع قرارات الأمم المتحدة ، وأيضاً التزاماتها من خلال العديد من الاتفاقيات الموقعة في حضور رؤساء الولايات المتحدة ، وهذا الموقف الانتقائي إلى حد كبير يُصعب من الاستمرار في إقامة علاقات صداقة بين الغرب والدول الإسلامية ، ولا يساعد مثل هذه الموقف على دعم الإسلاميين المعتدلين ، ولا يدعم تنمية الديمقراطية .